الأمم المتحدة

A/C.3/64/SR.33

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون

Distr.: General
22 February 2010
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثالثة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد بنكه ..... (لاتفيا)

المحتويات

البند ٦٩ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

09-58049 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٦٩ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع) (A/64/81)

(ب) **مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية** (تابع) (A/64/159، A/64/160، A/64/170، A/64/171، A/64/175، A/64/181، A/64/186، A/64/187، A/64/188، A/64/209، A/64/211 و Corr.1، A/64/213 و Corr.1، A/64/214، A/64/216، A/64/219، A/64/226، A/64/255، A/64/256، A/64/265، A/64/272، A/64/273، A/64/279، A/64/289، A/64/290، A/64/293، A/64/304، A/64/320، A/64/333)

(ج) **حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين** (تابع) (A/64/318، A/64/319 و Corr.1، A/64/224، A/64/328، A/64/334 و A/64/357)

١ - **السيد كينلان** (أستراليا): قال إنه منذ توليه منصبه قبل عامين، حققت حكومته تقدما حقيقيا في تعزيز وحماية وإعمال حقوق الإنسان في الداخل وفي الخارج. وشملت الإنجازات الداخلية تقديم اعتذار وطني لشعوب أستراليا الأصلية واستثمار مبلغ ٥,٦ بليون دولار لمعالجة الحرمان الذي تعاني منه الشعوب الأصلية؛ والمشاورة الوطنية بشأن حقوق الإنسان، والتقرير الناتج عنها، الذي هو موضع نظر الحكومة. وعلى الصعيد الدولي، اتخذت الحكومة خطوات للوفاء بالالتزامات الدولية الراهنة لحقوق الإنسان ولتحمل المزيد من الالتزامات بمقتضى المعاهدات ذات الصلة.

٢ - وأضاف أن على المجتمع الدولي، الذي يواجه أزمتي غذاء وديون عالميتين وأزمة مالية عالمية، الإقرار بأهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحاجة إلى جعل التنمية في متناول الجميع. وتتطلع أستراليا إلى استخدام مقعدها في المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتعزيز هذه الحقوق الأساسية والالتزام بالمعاهدات التي تدعم تنفيذها. كما تدعم أستراليا الجهود الهادفة إلى إنشاء وكالة جامعة تابعة للأمم المتحدة تعنى بالمرأة، نظرا لأن المساواة بين الجنسين أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

٣ - ومضى يقول إن حكومته إقرارا منها بالحاجة لمعالجة التمييز ضد الأفراد على أساس ميولهم الجنسية وهويتهم الجنسية، أدخلت إصلاحات لتمكين الزوجين من نفس الجنس وأطفالهم من التمتع بذات الحقوق التي يتمتع بها بموجب قانون الكومنولث الزوجان من جنسين مختلفين اللذان تربطهما علاقة زواج غير مسجلة.

٤ - وقال إن أستراليا تعارض عقوبة الإعدام وتكرر تأكيد تأييدها لوقف مؤقت لتنفيذ أحكام الإعدام. وعلى البلدان التي ما زالت تطبّق عقوبة الإعدام إلغاؤها، مثلما فعلت توغو. وتعارض حكومته أيضا استخدام العقاب الجسدي كعقوبة جنائية.

٥ - وأعرب أن ترحيب وفده بالخطوات التي اتخذتها دول عديدة لتحسين حالات حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البنّاء الذي اتخذته دول ج٦زرية صغيرة إزاء الاستعراض الدوري الشامل، مثل فانواتو، تونغا وتوفالو. كما يشكل إطلاق اللجنة الحكومية الدولية لحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا مبادرة واعدة أخرى.

٦ - وقال إن بلده أصبح من أوائل المساهمين في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لإنشاء نصب لتخليد ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي مقرا بأهمية تفحص مظالم الماضي.

٧ - وأعرب عن أسفه لعدم وفاء بعض البلدان بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. وقال إن أستراليا تناشد في هذا

الصدد النظام الحاكم في فيجي سحب قوانين الطوارئ العامة الشديدة القسوة التي فرضها في ذلك الربيع، وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة. وهي تعرب عن أسفها أيضا إزاء أعمال العنف التي أعقبت انتخابات حزيران/يونيه الرئاسية في إيران، وتحث الحكومة الإيرانية على ضمان الشفافية في نظامها القضائي وإجراء تحقيق كامل في التقارير بشأن أعمال التعذيب والاغتصاب والموت أثناء الاعتقال. وفي الوقت الذي تندد أستراليا فيه بتجريم أونغ سان سوكي بناء على اتهامات زائفة في آب/أغسطس، فإنها ترحب بالاتصال الذي تم مؤخرا بينها وبين حكومة ميانمار، وتدعو إلى إجراء إصلاح ديمقراطي ومصالحة في ذلك البلد. وقال إن حكومته ستواصل القيام عن كثب برصد معاملة سري لانكا للأشخاص المهجرين داخليا وجهودها للقيام بإصلاح سياسي. وأخيرا، أعرب عن قلقه إزاء التقارير التي تفيد بأن إلغاء زيارة المقرر الخاص المعني بالتعذيب المقررة إلى زيمبابوي قد تم بناء على طلب الحكومة.

٨ - وأنهى كلامه بالقول إن على المجتمع الدولي أن يستخدم الاستعراض المقبل الذي سيقوم به مجلس حقوق الإنسان لتقييم فعالية النظام الدولي لحقوق الإنسان. وبينما تجد أستراليا جوانب مشجعة في عمل المجلس، فإنها على قناعة بأن باستطاعته فعل المزيد للاستجابة للتحديات الملحّة المتعلقة بحقوق الإنسان.

٩ - **السيد ثاونغ تون** (ميانمار): قال إنه ينبغي إلغاء التمييز المصطنع بين الحقوق المدنية والسياسية من جهة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة أخرى. ويشكل هذا التمييز إنعكاساً محزناً لأزمنة كانت فيها بعض الأمم القوية تلجأ إلى العقوبات الاقتصادية للضغط على البلدان النامية، علماً بأن التدابير القسرية والأحادية الجانب تعادي قضية حقوق الإنسان.

١٠ - وأضاف قائلا إن آلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة لمجلس حقوق الإنسان قد أريد بها أن تكون عالمية وشفافة وموضوعية وغير انتقائية. وفي ضوء ذلك، فإن من المثير للامتعاض أن بعض البلدان ما زالت تختص بلدانا أخرى بالمسؤولية عن ارتكاب انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان. فتقييم حالة حقوق الإنسان في ميانمار من قِبل الولايات المتحدة الأمريكية ونيوزيلندا واليابان وأستراليا والسويد باسم الاتحاد الأوروبي، هو تقييم يفتقر بشكل واضح إلى الموضوعية. وبينما يحق لكل بلد إبداء شواغله أمام المجتمع الدولي، فإن عليه أن يفعل ذلك بموضوعية، مع احترام حق البلدان في استعراض حالة كل منها بشكل منصف. وتوفر آلية الاستعراض الدورية الشامل أفضل طريقة للقيام بذلك.

١١ - وقال إن ميانمار تعارض الانتقائية والكيل بمكيالين في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وقد عبّرت حركة بلدان عدم الانحياز أيضاً عن قلق عميق إزاء ممارسة الاعتماد الانتقائي لقرارات تتعلق ببلدان محددة في الجمعية العامة.

١٢ - وأضاف أن بلده ما زال، على الرغم من التقدم الملموس الذي أُنجز في أثناء العقد السابق، تواجه تحديات هائلة وهو يقف الآن عند منعطف هام، حيث يُعد لإجراء انتخابات متعددة الأحزاب في عام ٢٠١٠. والضغوط الخارجية غير المبررة على ميانمار لن تساعد شعبها بأي شكل على تحقيق تطلعاته.

١٣ - **السيد رامافول** (ليسوتو): قال إن حكومته تقوم حاليا بإدماج صكوك حقوق الإنسان في قوانينها المحلية. وعلى الصعيد الإقليمي، كانت ليسوتو من بين الدول التي شملها الاستعراض الأفريقي للأقران، الذي يتضمن عنصرا خاصا بحقوق الإنسان، وتتطلع ليسوتو إلى التقييم الذي ستجريه آلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة لمجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١٠.

١٤ - وأضاف أن نسبة السكان الريفيين الذين يعتمدون على زراعة الكفاف في ليسوتو تبلغ ٧٠ في المائة. وقد

تسببت الظروف المناخية غير الطبيعية خلال موسمي المحاصيل السابقين في زيادة ضعف فقراء الريف، الذين يشكلون حوالي ٨٣ في المائة من سكان الأرياف. وعلى الرغم من الانعدام المتزايد للأمن الغذائي وعدم كفاية المساعدات، فقد عزمت الحكومة على تنشيط القطاع الزراعي باعتماد استراتيجيات تخفيفية تشمل توسيع نطاق الهياكل الأساسية للري لتشمل جميع أنحاء البلد وإنتاج بذور مستنبتة محليا لتخفيف الاعتماد على المصادر الخارجية. وفضلاً عن ذلك، يتواصل تعزيز التعاون بين الحكومة وشركائها في التنمية، بغية وضع برامج للتنمية الزراعية المستدامة للمناطق الجبلية وتشجيع الفرص الانمائية، كالمشاريع الصالحة المدرّة للدخل لفقراء الريف. وعلى المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده كي يضمن الحق في الغذاء من خلال سياسات أمن غذائي متسقة، والاستثمار في برامج الزراعة المستدامة والمشاركة المنصفة والواسعة النطاق في الموارد.

١٥ - فيما يتعلق بحقوق الإنسان والفقر المدقع، قال إن الحماية الاجتماعية لا تفترق عن الحق في الصحة والتعليم. وتتضمن سياسات حكومته للحماية الاجتماعية خدمات رعاية صحية مدعومة ومجانية، إلى جانب تعليم ابتدائي وثانوي مجانيين. مع أن الشركاء في التنمية والمجتمع الدولي يساهمون في تنفيذ البرامج الحكومية، فإن الحاجة تدعو إلى مزيد من الدعم لمواجهة تحديات أخرى، مثل تحسين نوعية التعليم وضمان صمود برامج ليسوتو للحماية الاجتماعية أمام تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

١٦ - **السيدة بولو** (توغو): قالت إن حكومتها، رغبة منها في انشاء نظام عدالة سليم يضمن بقاء الأخطاء القضائية في حدّ أدنى ويضمن حقوق الإنسان، أقرت مؤخراً قانوناً يلغي عقوبة الإعدام. فليس هناك تلازم بين حوادث الإجرام وتطبيق عقوبة الإعدام، التي اعتبرها المجتمع الدولي منذ زمن بعيد إجراءاً مهيناً وغير إنساني. ومع أن أحكام إعدام صدرت في توغو في السنوات الماضية، فقد ألغت توغو في الواقع حكم الإعدام منذ عام ١٩٧٨، عند تنفيذ آخر إعدام. وينص دستور توغو على أن الدولة عليها أن تضمن الحق في الحياة لكل شخص على أراضيها، وهذا واجب ممكن الوفاء به الآن. وقالت إن توغو تحث جميع الدول التي مازالت تطبق عقوبة الاعدام، التي لم تسفر إطلاقاً عن أي نتائج مرجوة منها، على النظر في إلغائها.

١٧ - **السيد نورماندين** (كندا): قال إن احترام قواعد حقوق الإنسان وتنفيذها لا يزالان تحدياً يواجه جميع البلدان. إلا أنه حين لا تبدي دول أعضاء أي إرادة أو لا تتخذ أي إجراء لحماية حقوق الإنسان، يكون على المجتمع الدولي واجب التعبير عن رأيه واستخدام الأدوات المناسبة الموجودة رهن تصرفه لمنع تجاوزات حقوق الإنسان.

١٨ - وأضاف أن الأحداث الأخيرة أثبتت أن تجاوزات حقوق الإنسان تحدث على الأرجح إثر أزمات دستورية أو انتخابية وتكون الحقوق الإنسانية للمرأة عرضة للخطر بوجه خاص. واستخدام العنف ضد مواطنين مسالمين والعنف الجنسي ضد النساء في غينيا مرفوضان بالكامل. ويدعو وفده إلى العودة إلى النظام الدستوري في غينيا واحترام الحقوق الأساسية لمواطني البلد، ويثني على الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على ما تتمتعان به من ريادة إقليمية بالنسبة لمسائل حقوق الإنسان. وفي إيران شهدت أوضاع حقوق الإنسان مزيداً من التردي عقب انتخابات حزيران/يونيه ٢٠٠٩. ويتوجب على إيران أن تضمن احترام الإجراءات القانونية الواجبة بالنسبة للمتظاهرين والأكاديميين والصحافيين الذين تم اعتقالهم، وفقاً لالتزاماتها الدولية، وأن تباشر تحقيقاً شفافاً في الاتهامات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي أعقبت الانتخابات. وتندد كندا أيضاً بانتهاكات حقوق الإنسان التي حصلت في هندوراس نتيجة الانقلاب الذي حدث في

حزيران/يونيو، وتدعو إلى عودة الديمقراطية وسيادة القانون في ذلك البلد، كما تدعو جميع الأطراف إلى دعم الحوار الوطني. وفي بورما، رفض العسكريون الاعتراف بالانتخابات وأصرّوا على منع الديمقراطية. ويتوجب على النظام أن يُطلق سراح جميع السجناء السياسيين بمن فيهم أونغ سان سو كي والسماح لجميع المواطنين بالمشاركة في انتخابات حرّة ونزيهة في ٢٠١٠. وأخيراً لا تزال كندا قلقة إزاء حالة حقوق الإنسان في بيلاروس، حيث لم تؤدِ الخطوات المتواضعة التي سبقت الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٨ إلى مزيد من التقدم.

١٩ - وفي معرض إشارة المتحدث إلى استمرار انتهاك الحقوق والحريات الفردية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، قال إن كندا ناشدت ذلك البلد تسهيل عمل المقرِّر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك قبولها أن يقوم بزيارة للبلد في أقرب فرصة. وتدعو حكومته أيضا إلى وقف انتهاكات حقوق الإنسان في السودان، حيث حصد انعدام الأمن وما يجري من عنف بين الجماعات العرقية أرواح أكثر من ٢ ٠٠٠ شخص هذا العام. وعلى المجتمع الدولي في مثل هذه الحالات، أن يستمر في تعزيز وحماية العمل الهام الذي يقوم به المدافعون عن حقوق الإنسان، الذين يعملون غالباً، إلى جانب الإعلام، في ظروف صعبة وعدائية. وقد تزايدت الهجمات في السنوات الأخيرة على ممثلي الإعلام في سري لانكا، بينما ظل مقترفو تلك الجرائم يعملون دون عقاب. ولا تزال حقوق الإنسان للأشخاص المهجّرين داخلياً المحتجزين في المخيمات السريلانكية مصدر قلق شديد أيضاً.

٢٠ - وقال إن كندا قد أنشأت، على الصعيد المحلي، مؤسسات للمساعدة في متابعة الوفاء بالتزاماتها ومعالجة التحديات التي تواجهها هي ذاتها. وعلى الصعيد الثنائي، تتحاور حكومته وتتعاون فنياً مع عدة بلدان بغية دعم الجهود التي تبذلها لتعزيز حقوق الإنسان. وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، تسعى كندا بقوة إلى تعزيز أجهزة الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان.

٢١ - **السيدة روكا هاشم** (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)): قالت إن اليونسكو أدمجت مبدأ احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية إدماجا كاملا في عملها من أجل تعزيز التنوع الثقافي والتعليم، الذي يشكل المدخل الرئيسي لتشجيع ثقافة السلام. كما أن حق جميع الشعوب في تعليم جيد، مدى الحياة، ينطبق بشكل خاص على الفتيات والنساء في البلدان النامية، وكذلك على الأقليات والمهاجرين والشعوب المهمشة. وستستعين اليونسكو بتقرير الرصد العالمي المقبل بشأن توفير التعليم للجميع للاستمرار في تزويد الدول الأعضاء بالمشورة في مجال السياسات العامة والدعم التقني للقيام بالإصلاح التربوي وتحقيق أهداف التعليم للجميع.

٢٢ - أضافت أن مبادئ حقوق الإنسان، والتسامح، والتنوع والاحترام ينبغي أن تشكل جزءا من جميع المناهج الدراسية. وبهذا الصدد، تنفذ اليونسكو برامج لإعداد المدرسين وتنتج أدوات قابلة للتطبيق، مثل المبادئ التوجيهية للتعليم المشترك بين الثقافات. كما أن اليونسكو تناصر بقوة حماية اللغات، خاصة من خلال التعليم المتعدد اللغات، وهي مسألة بالغة الأهمية بالنسبة لمجتمعات السكان الأصليين والأقليات. واللغة عنصر أساسي في تحديد الهوية، وحرية التعلم والتعبير عن الذات باللغة الأم ضرورية للحفاظ على التنوع اللغوي والثقافي.

٢٣ - مضت تقول إن التقرير العالمي لليونسكو، الذي انطلقت إشارة بدء إصداره في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، يعرض رؤية متماسكة عن الكيفية التي يفيد بها التنوع الثقافي عمل المجتمع الدولي وفي تحقيق الأهداف الانمائية للألفية.

ولدى اليونسكو عدد من الأدوات لوضع معايير تهدف إلى الحفاظ على التنوع الثقافي، بما في ذلك الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي. وبالإضافة إلى ذلك، يسرّ اليونسكو أن تكون الوكالة الرائدة للسنة الدولية للتقارب بين الثقافات في ٢٠١٠. ومن الضروري تشجيع الحوار بين الثقافات لتعزيز التفاهم المتبادل والاحترام بين الشعوب وتقوية الاندماج الاجتماعي الإيجابي. وتقوم اليونسكو أيضاً بتنظيم مناسبات كما تنفذ بتكليف منها برامج تهدف إلى تعزيز الحوار بين الأديان.

٢٤ - وأردفت تقول إن عمل اليونيسكو في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة يشمل استخدام تكنولوجيات حديثة لدفع عجلة العلوم والتعليم التقني والمهني والتدريب وتطوير التعلّم مدى الحياة. وينبغي اجراء متابعة فعالة لإدماج الثقافة في السياسات الإنمائية الوطنية والإجراءات الإقليمية. ولا تقلّل الاعتبارات الثقافية بأي شكل من التزامات الدول بالنسبة لحقوق الإنسان، بل إن الاستثمار في التعليم والتنوع الثقافي حري بأن يقوّي المفاهيم الدولية للتنمية المستدامة والممارسة الفعالة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

٢٥ - **السيدة فيليب** (مراقبة عن الاتحاد البرلماني الدولي): قالت إن هدف برنامج الاتحاد البرلماني الدولي في مجال حقوق الإنسان هو تعزيز قدرة البرلمانات على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وذكرت أن الاتحاد يدعو باستمرار إلى إنشاء لجان برلمانية متخصصة لحقوق الإنسان تضمن أن تُصبح حقوق الإنسان محل اهتمام جميع الهيئات البرلمانية الأخرى وتكون بمثابة نقاط اتصال برلمانية لرصد تقيد الدول بالتزاماتها. وللتمحيص الفعال أهميته، حيث أن توصيات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات أو الملاحظات الختامية الصادرة عنها تتطلب دائماً إجراءات تشريعية وموارد من الميزانية. وعلى البرلمانيين المساهمة في وضع التقارير الوطنية وينبغي إشراكهم في الوفود الوطنية إلى اجتماعات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات.

٢٦ - وأضافت أن الاتحاد البرلماني الدولي يساعد، من خلال عمله بالتعاون الوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، البرلمانات على الإلمام بنظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات. وقد أحرزت الأنشطة التي تمت في البرلمانات الأفريقية الفرنكوفونية نتائج مشجعة للغاية. ولضمان فعالية آلية الاستعراض الدوري الشامل، على البرلمانيين المساعدة في صياغة التقارير الوطنية، التي ينبغي مناقشتها في البرلمانات قبل وضعها في صيغتها النهائية. وعلى الوفود الوطنية إلى مجلس حقوق الإنسان أن تضم برلمانيين وعلى البرلمانات أن تناقش نتائج الاستعراض. وسيتابع الاتحاد البرلماني الدولي هذه التوصيات.

٢٧ - واستطردت تقول إن الاتحاد البرلماني الدولي أنشأ قبل ثلاثين سنة لجنة معنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين لتفحص البلاغات المتعلقة بانتهاكات تلك الحقوق. وقد نظرت اللجنة في آخر دورة لها في ٦٠ حالة تتعلق بـ ٢٥٠ عضو برلمان في جميع أنحاء العالم وتتناول مجموعة واسعة من انتهاكات حقوق الإنسان. ففي مدغشقر، تم تعليق البرلمان في آذار/مارس ٢٠٠٩ واعتقل عدد من أعضائه وأسيئت معاملتهم. وصدرت أحكام بحق البعض منهم وبقيت مذكرات توقيف آخرين معلقة، في استخفاف صارخ باتفاق مابوتو الموقع في آب/أغسطس ٢٠٠٩ الذي قضى بإلغاء جميع الملاحقات القضائية ذات الدوافع السياسية. وفي النيجر تم حل البرلمان لرفضه تمديد ولاية رئيس الدولة وتجري ملاحقة أعضائه قضائيا بتهم مشكوك فيها.

٢٨ - وتابعت تقول إن انتهاكات حقوق البرلمانيين تنشأ دوما عن انتهاكات حرية التعبير. وفي بعض الأحيان يأتي الخطر من أحزاب سياسية تقمع الانتقاد داخل صفوفها. وفي

بعض البلدان، يخسر البرلمانيون تفويضهم، إذا لم يصوتوا حسب رأي الحزب أو إذا استقالوا أو طردوا منه. وتتسبب هذه التطورات الخطيرة في تآكل قدرة البرلمان على تمثيل الشعب. ومما يدعو للقلق أن هناك اعتقادا سائدا بأن الحياة السياسية مجال مغلق ينطوي على فسحة ضئيلة للاعتراض والنظر الفعلي في خيارات بديلة في مجال السياسة العامة. فالبرلمانيون يجب أن يكونوا قادرين على التكلم بحرية ودون خوف. ومن الأهمية بمكان تعزيز التسامح السياسي بقدر أكبر بين المواطنين والزعماء السياسيين من خلال التعليم والاتصال والتمسك بأعلى المعايير الأخلاقية في الحياة العامة. وسيستمر الاتحاد البرلماني الدولي في تقديم الدعم لأجهزة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة وسيواصل الدفاع عن حقوق الإنسان المكفولة لأعضاء البرلمانات، متطلعا إلى الأمم المتحدة ودولها الأعضاء لمساعدته في تلك المهمة.

البيانات المدلى بها في إطار ممارسة حق الرد

٢٩ - **السيد شن** (تركيا): قال في معرض الرد على الادعاءات التي لا أساس لها التي أدلى بها ممثل قبرص في الجلسة الحادية والثلاثين، إن الجهود الهادفة إلى محو ذاكرة المجتمع الدولي مآلها الفشل. فقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص نشرت في قبرص أولا في عام ١٩٦٤ وليس في عام ١٩٧٤، وذلك لوقف هجمات القبارصة اليونانيين على القبارصة الأتراك. وكانت سياسة التخويف والقوة والطرد التي مارسها القبارصة اليونانيون قد أرغمت ٠٠٠ ١٨٠ قبرصي تركي على العيش في جيوب لا تتجاوز نسبة ٣ في المائة من كامل مساحة الجزيرة، وظل القبارصة الأتراك من عام ١٩٦٣ إلى عام ١٩٧٤ يعانون ظروفا أشبه ما تكون بالحصار. وباستطاعة أي وفود مهتمة زيارة مكتبة الأمم المتحدة للاطلاع على تقارير من تلك الفترة توثق فظائع القبارصة اليونانيين.

٣٠ - وأضاف أن ممثل اليونان تحدث عن ''اجتياح'' و ''احتلال''، كما لو أن ذلك حدث فجأة في عام ١٩٧٤، متناسياً تجارب الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٧٤ وإخراج القبارصة الأتراك من الحكومة والجهازين التشريعي والقضائي في قبرص في عام ١٩٦٣ تحت تهديد السلاح. كما لم يأت على ذكر ''خطة أكريتاس'' الشهيرة للتطهير العرقي، التي وضعتها القيادة القبرصية اليونانية في ذلك الوقت وكانت تهدف إلى حرمان القبارصة الأتراك من الضمانات الدستورية من أجل تحقيق ''الإينوسس'' (ضم الجزيرة إلى اليونان). وفشل القبارصة اليونانيون في إرغام القبارصة الأتراك على مغادرة الجزيرة، ولكنهم نجحوا في اختطاف دولة قبرص في عام ١٩٦٣.

٣١ - وتابع قائلا إن النظام العسكري في اليونان قد حرض في عام ١٩٧٤ على قيام انقلاب عسكري لضمّ الجزيرة وجاء تدخل تركيا بوصفها دولة ضامنة تعمل في نطاق حقوقها ومسؤولياتها بموجب اتفاقات عام ١٩٦٠. والتدخل التركي لم يكن بداية المشكلة، بل كان نتيجة حتمية لحوالي ٢٠ عاماً من السياسات الهادفة إلى ضم قبرص إلى اليونان والأفعال التي اقترفها القبارصة اليونانيون.

٣٢ - واستطرد يقول إن القبارصة الأتراك ساهموا في عام ٢٠٠٤ في حل عن طريق التصويت بغالبية ساحقة تأييدا لخطة الأمم المتحدة للتسوية. وفي تقرير الأمين العام السابق عنان إلى مجلس الأمن (S/2004/437)، وُصفت الخطة بأنها الحل بعينه وليس مجرد مسودة حل. ومع ذلك لا يزال القبارصة الأتراك يعيشون في عزلة غير مقبولة وحرمان مفروض ليس من قبل الأمم المتحدة، بل من قبل ما يسمى بـ ''الدولة'' المعترف بها. وأكد التقرير نفسه أن الجهود المبذولة من أجل إنهاء القيود المفروضة لا تتنافى مع قراري مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤) وذكر أن تصويت القبارصة الأتراك قد ألغى أي منطق سابق للضغط

عليهم وعزلهم. وعبرت الفقرة ٩٣ من التقرير عن الأمل بأن يقوم أعضاء مجلس الأمن بدور ريادي قوي لدى جميع الدول من أجل التعاون ثنائياً لإلغاء أي قيود وحواجز غير ضرورية تؤثر في عزلة القبارصة الأتراك وتعيق تقدمهم، واعتبر أن مثل هذا التحرك يتوافق مع قراري مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤).

٣٣ - **السيد ستافرو** (قبرص): أعرب عن الأسف لإقدام ممثل تركيا مرة أخرى على استخدام اتهامات باطلة ومغالطات في محاولة منه لصرف الانتباه عن جوهر المشكلة التي تتحمل تركيا مسؤوليتها بالكامل. فاستمرار تقسيم قبرص، بكل ما خلّفه من عواقب مؤلمة، راجع إلى احتلال الجيش التركي لجزء كبير من دولة مستقلة ذات سيادة، وإبقائه على كيان انفصالي غير شرعي كان موضع تنديد متكرر في قرارات مجلس الأمن. وقال إنه لن يرد على كل ما أُدلي به من ادعاءات - فبيان وفده في الجلسة الحادية والثلاثين وقرارات مختلف الهيئات الدولية، بما في ذلك المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ومجلس الأمن، تتحدث عن نفسها.

٣٤ - وأضاف قائلا إن من المفارقات أن يقوم بلد يشغل منصب عضو غير دائم في مجلس الأمن بعمل غير مشروع هو احتلال ما يزيد عن ثلث مساحة بلد آخر عضو في الأمم المتحدة وفي الاتحاد الأوروبي، الذي يرغب البلد المحتل في الانضمام إليه، مقوضا بذلك وحدة وسلامة أراضي جمهورية قبرص، ومن غير أن يمتثل لقرارات مجلس الأمن.

٣٥ - وقال إن على القبارصة أن يجدوا حلاً لإنهاء الاحتلال وإعادة توحيد الجزيرة وشعبها، واستعادة حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع القبارصة وصيانتها. وينبغي أن يستند الحل إلى قرارات مجلس الأمن والاتفاقات الرفيعة المستوى، وقرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والقيم والمبادئ التي قام على أساسها الاتحاد الأوروبي. وينبغي أن يشكل الالتزام الكامل بمعايير حقوق الإنسان للشعب القبرصي بكامله جزءاً لا يتجزأ من أي تسوية، للتوصل إلى حل عادل وشامل وعملي ومستدام. وإذا كانت تركيا ترغب حقاً في حل مسألة قبرص، فعليها أن تسحب جميع القوات المحتلة من الجزيرة وأن تترك القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك يعيشون معاً في وئام وسلام.

٣٦ - **السيد أوكودا** (اليابان): قال في معرض الرد على الادعاءات المتكررة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إنه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، عبرت اليابان في مناسبات عديدة عن اعتذارها الصادق وقدمت أيضاً تعويضات لـ ''نساء المتعة'' من خلال صندوق المرأة الآسيوي. وأثناء الفترة نفسها، أجرت اليابان محادثات مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن مسألة تسوية أمور الماضي المؤسف كجزء من عملية محادثات التطبيع لإقامة علاقات دبلوماسية، وسوف تستمر في فعل ذلك. وفي الشهر الماضي، أعلن رئيس وزراء اليابان صراحة أن اليابان تسعى إلى تطبيع العلاقات مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وفقاً لاعلان بيونغ يانغ، من خلال حل شامل للمسائل العالقة المسببة للقلق، بما في ذلك مسائل الاختطاف، والأسلحة النووية والصواريخ، وكذلك من خلال العمل بصدق على طي صفحات الماضي المؤسف. وعلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتخذ خطوات ملموسة لدفع محادثات التطبيع إلى الأمام.

٣٧ - وأضاف أنه لا يمكن تبرير الانتهاكات الجارية لحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باجترار أحداث الماضي. وعلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تأبه بمخاوف المجتمع الدولي وأن تواجه حقيقة حالة حقوق الإنسان الخطرة لديها. وعليها أن تعالج عددا من المسائل على الفور، بما في ذلك حماية الحق في الغذاء،

والكف عن معاقبة العائدين إلى البلد وإنهاء توقيع عقوبات الإعدام في مكان عام.

٣٨ - **السيد زومانيغي** (غينيا): قال إن غينيا طرف في جميع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وتبذل كل جهد للامتثال لالتزاماتها بهذا الصدد. ورداً على إشارات ممثلي الاتحاد الأوروبي وكندا إلى غينيا، قال إن المجلس الوطني للديمقراطية والتنمية قد تولى الحكم في غينيا في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ دون إراقة للدماء، على أثر وفاة الرئيس كونتي لأسباب طبيعية.

٣٩ - وأضاف أن الأسباب التي دعتهم لتولي السلطة، والأهداف التي وضعت والجهود التي تبذل لتحقيقها تحظى بترحيب السكان وتقدير المجتمع الدولي. وأدى الحوار السياسي الجاري بين الحكومة والأطراف السياسية والاجتماعية الفاعلة في البلد، بمشاركة مجموعة الاتصال الدولية المعنية بغينيا في مناسبات عديدة، إلى توافق في الآراء حول جدول زمني للفترة الانتقالية. ومن المقرر إجراء الانتخابات التشريعية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ والانتخابات الرئاسية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، مع إجراء جولة ثانية إذا اقتضى الأمر في آذار/مارس ٢٠١٠.

٤٠ - وأردف قائلا إن أحداث أيلول/سبتمبر قد نُظمت بشكل أساسي للاحتجاج على احتمال ترشح الرئيس الحالي، الذي لم يعلن بعد إن كان سيترشح للانتخابات. وأغرقت العواقب المؤسفة لهذه الأحداث شعب غينيا في حالة من الحزن. وقدّم الرئيس تعازيه إلى عائلات الضحايا وأعلن يومي حداد لذكراهم واتخذ إجراءات لمساعدة المصابين. وأيّد تعيين رئيس بوركينا فاسو وسيطاً من قبل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واقترح إنشاء لجنة وطنية ودولية للتحقيق تحت اشراف الأمم المتحدة وتشكيل حكومة وحدة وطنية. وأثناء الزيارة الأخيرة التي قام بها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إلى غينيا، أعادت السلطات الغينية تأكيد استعدادها للتعاون مع لجنة تحقيق دولية. وينتظر من الوسيط واللجنة أن ينسقا العمل من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية تعد للانتخابات وعودة النظام الدستوري.

٤١ - أنهى كلامه قائلا إن النظر في مسائل حقوق الإنسان ينبغي أن يخلو من التسييس والانتقائية والكيل بمكيالين، إذ بالحوار والتعاون وحدهما تتحقق نتائج مؤكدة.

٤٢ - **السيدة الشهيل** (المملكة العربية السعودية): قالت في معرض الرد على بيان صادر عن الاتحاد الأوروبي في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر إن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها عنصر أساسي للحكم في بلدها. ويتضمن القانون الأساسي أحكاما مناسبة لضمان حماية حقوق الإنسان لجميع المواطنين، بمن فيهم النساء والأقليات. فالمجتمع السعودي محافظ ويشهد تطوراً بتواكب مع سائر أنحاء العالم، مع المحافظة على شعور بالفخر بتاريخه وثقافته ودينه. وهو ليس بحاجة إلى توجيه من أحد في توجهه نحو الحداثة وقد حقق تقدماً كبيراً في تعزيز حقوق المرأة، إيمانا منه بأهمية هذه الحقوق في تطور الأمة. والدافع إلى التقدم هو تاريخ المملكة العربية السعودية ذاته وليس قوى خارجية. وقالت إن النساء من جيلها يشاركن في جميع مجالات الثقافة السعودية ويشغلن مكانتهن الصحيحة في المجتمع السعودي المعاصر.

٤٣ - وأضافت أن المملكة العربية السعودية قامت وستقوم بكل ما في وسعها للوفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. ومن المؤسف أن الاتحاد الأوروبي يعطي دروساً حول حقوق الإنسان الأساسية للبلدان النامية، رغم تنامي اتجاهات موثقة على نطاق واسع في جميع بلدان الاتحاد الأوروبي، للعنصرية والتمييز العنصري والديني، خاصة في شكل التخوف من الإسلام. وعلى الاتحاد الأوروبي أن يعتمد نهجا متوازنا بتسليط الضوء على استمرار الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة،

خاصة في القدس الشرقية، من قِبل اسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال.

٤٤ - **السيدة بوروما** (زمبابوي): قالت في معرض الرد على البيان الذي أدلى به ممثل أستراليا إن حكومتها لم تلغ زيارة المقرر الخاص المعني بالتعذيب إلى بلدها ولكنها أرجأتها لدواعي الارتباط بالتزامات ملحّة أخرى. فقد كان هناك اجتماع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي كان سيتزامن مع الزيارة ويحول دون إيلائها الاهتمام المناسب. وسيتم الإعلان عن موعد جديد لهذه الزيارة في أقرب وقت ممكن. وعلى جميع الوفود، خاصة أستراليا، أن تجمع معلومات كافية ودقيقة قبل إلقاء المواعظ أمام اللجنة.

٤٥ - **السيد ممدوحي** (جمهورية إيران الاسلامية): قال في معرض ردّه على الملاحظات التي أدلى بها وفد كندا، إن الادعاءات التي لا أساس لها الموجهة ضد إيران ما هي إلا نتاج للسياسات المحلية للحكومة الكندية وسوء استعمالها لآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. فهي تفتقر إلى المصداقية والموثوقية والموضوعية من الجانبين الجوهري والإجرائي على حد سواء. ولا تستطيع كندا التي تدعي لنفسها دوراً رياديا عالمياً في مجال الدعوة لحقوق الإنسان، أن تفخر بسجلّها الخاص بحقوق الإنسان.

٤٦ - فالتقارير الصادرة عن الهيئات المنشأة بموجب معاهدات وعن أصحاب المصلحة تدعو إلى القلق بشأن استمرار حالات انتهاك حقوق الإنسان في كندا وتتضمن اشارات عديدة إلى عدم امتثال الحكومة لالتزاماتها الدولية وتزايد التمييز ضد السكان والنساء من الشعوب الأصلية، والمهاجرين، والمسلمين، والعرب، والكنديين الأفارقة. وقد أعربت لجنة حقوق الإنسان ولجنة مناهضة التعذيب عن قلقهما إزاء إحجام كندا عن النظر في طلباتهما وتوصياتهما، في الوقت الذي أعادت فيه لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التأكيد بقوة على أن كندا يتعين عليها أن تنفّذ توصيات يعود تاريخها إلى تقريريها الدوريين الثاني والثالث.

٤٧ - وقال إن الجاليتين الإسلامية والعربية يساورهما شعور مستمر بالاضطهاد منذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وقد شدد المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، على أن عودة معاداة السامية والتخوف من الإسلام تستوجب انتباها مع يقظة. كما أوصت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان كندا بالقضاء على التمييز على أساس الدين والمعتقد. وحددت المعلومات المتجمعة لدى مفوضية حقوق الإنسان مخاوف بعض الهيئات المنشأة بموجب معاهدات والمنظمات غير الحكومية إزاء حالة الشعوب الأولى والفئات الضعيفة الأخرى.

٤٨ - **السيد باك توك هون** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال ردا على البيانات التي أدلت بها اليابان في اليوم السابق وبيانها الأخير المقدم في إطار ممارسة حق الرد، إن العلاقات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واليابان هي علاقة الضحية والجلاد. فقد اقترفت اليابان انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان ضد الشعب الكوري في الماضي وهي الآن تحاول تضليل الرأي العام بالنسبة لتسوية مسألة الاختطاف أو تطبيع العلاقات، منحية جانبا مسألة تصحيح أفعالها الإجرامية السابقة.

٤٩ - وأضاف أن القضية الأساسية والسبب الرئيسي لعدم وجود علاقات بين البلدين ليست مسألة الاختطاف، بل سياسة اليابان العدائية ورفضها تقديم تعويضات عن جرائمها الماضية. وتستطيع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قبول استمرار عدم وجود علاقات طبيعية، ولكن التعويض عن جرائم الماضي هو مسؤولية لا يمكن لليابان التهرب منها، سواء من الناحية القانونية أم من الناحية الأخلاقية والتاريخية. والنقود التي قُدمت لما يسمى صندوق المرأة قد وفرتها نساء من المنظمات غير الحكومية في اليابان،

كما أن ''نساء المتعة'' السابقات رفضن، حسب علمه، قبول تلك النقود. فالجرائم قد اقترفتها الحكومة اليابانية والجيش في ذلك الوقت، لذا ينبغي تصحيحها من قبل الدولة وليس من قبل المنظمات غير الحكومية. وتساءل أنه لو كانت المدفوعات التي تمت من خلال صندوق المرأة قد حلّت المسألة، فلماذا تُطالب منظمات عديدة غير حكومية و ''نساء متعة'' سابقات ومنظمات دولية اليابان بمواجهة هذه المسألة. فالكلام الأحوف ليس مقبولاً. إنما المطلوب هو اتخاذ تدابير عملية، مع اعتذار صادق وتعويض صحيح. لقد استغرق اليابان أكثر من ٦٠ سنة للاعتراف بتورط الدولة بجريمة الاستعباد الجنسي البشعة لـ ٢٠٠ ٠٠٠ إمرأة كورية. والمجتمع الدولي ينتظر ليرى كم عقد سيستغرق اليابان لكي تصحح تلك الجريمة ضد الإنسانية.

٥٠ - **السيد ثاونغ تون** (ميانمار): قال في معرض الرد على التعليقات التي أدلى بها سابقاً ممثل السويد متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي وممثلو الولايات المتحدة الأمريكية، ونيوزيلندا واليابان وأستراليا وكندا، فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في بلده، إن ميانمار تعارض الانتقائية والكيل بمكيالين في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. فاستخدام حقوق الإنسان كأداة سياسية، بما في ذلك الاستهداف الانتقائي لبلدان فرادى، يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، الذي وضع حقوق الإنسان ضمن سياق نطاق التعاون الدولي.

٥١ - وأعرب عن أسفه لأن التعليقات التي أُدلي بها حول حالة حقوق الإنسان في ميانمار قد استندت إلى معلومات مصدرها فئات مناهضة للحكومة. وقال إن ميانمار تحترم بالكامل حق أي بلد في أن يكون له رأي خاص وأن يوجه انتباه المجتمع الدولي إلى مخاوفه، ولكن عليه أن يفعل ذلك بطريقة موضوعية، تحترم حق ميانمار في استعراض عادل ومنصف للحالة. وتشكل آلية الاستعراض الدوري الشامل أفضل طريقة للقيام بذلك. ولا يمكن أن تحقق الجهود الهادفة إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها تقدما ملحوظا إلا إذا استندت إلى نهج تعاوني متوازن، خاصة في العالم المعاصر الذي يضم نظما سياسية واقتصادية واجتماعية متنوعة.

٥٢ - **السيد علي** (السودان): رفض ادعاءات ممثل كندا التي لا أساس لها فيما يتعلق بانتهاك حقوق الإنسان المكفولة للمرأة في السودان. وقال إن هذه الادعاءات تشكل تشويها للحقيقة وتتجاهل أوجه التقدم الكبيرة التي تحققت في مجال حقوق المرأة في بلده. فقد اضطلعت المرأة السودانية بأدوار قيادية في جميع ميادين المجتمع، بالإضافة إلى حصولها على الحق في التصويت قبل نظيراتها في العديد من البلدان المتقدمة النمو. وفضلا عن ذلك، تحض القيم السودانية التقليدية على احترام المرأة.

٥٣ - وأعرب عن استعداد حكومته للتعاون مع جميع مسؤولي حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وقال إن جهودها من أجل تحقيق السلام تحظى باعتراف واسع، خاصة بعد أن أنهت أطول حرب في أفريقيا. وناشد كندا أن تحث زميلاتها من البلدان المانحة على احترام الالتزامات التي أخذتها على عاتقها في مؤتمر الدول المانحة الخاص بالسودان في أوسلو، وكذلك مواصلة المحادثات مع البلدان الأوروبية التي تأوي زعماء متمردين سودانيين رفضوا، خلافاً لموقف الحكومة السودانية، جميع مبادرات السلام الإقليمية والدولية.

٥٤ - وقال إن على كندا إما أن تتناول قضايا السلام والتنمية بطريقة بنَّاءة بقدر أكبر، متجاهلة المعلومات القديمة أو المغلوطة، وإما أن تبتعد عن السودان كلية وتحجم عن الإدلاء ببيانات تعيق تقدم الشعب السوداني نحو السلام والرفاه. وناشد كندا العمل من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان لديها، خاصة فيما يتعلق بالمهاجرين الذين يعيشون على أراضيها.

٥٥ - **السيد أوكودا** (اليابان): قال في معرض الرد على التعليقات التي أدلى بها ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إن اليابان تواجه ماضيها بنية خالصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. إلا أن حالة حقوق الإنسان في

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشكل خطرا واضحا على أرواح شعبها ذاته. فوفقا للفقرة ٧٢ من تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (A/64/224): ”يشير التحليل الوارد أعلاه إلى مجموعة من الحقوق والحريات التي تُنتهك بشكل فاضح من قِبل السلطات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أساس يومي، مما يتسبب بكثير من الألم والمعاناة للسكان العاديين. ومن الواضح أن هذه الانتهاكات واسعة النطاق ومنهجية وبغيضة في آثارها وعواقبها. وللأسف، فإن التحرر من الفاقة ومن الخوف ومن التمييز ومن الاضطهاد ومن الاستغلال يتجاوزه شعور هذه السلطات بقدرتها على الإفلات من العقاب، الأمر الذي يشكل خلفية مذهلة لارتكاب الإيذاء تلو الآخر، بوتير آخذة في الازدياد“. ويحث وفده جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى على الاستجابة بصدق لمخاوف المجتمع الدولي، ومواجهة حقيقة حالة حقوق الإنسان الخطيرة لديها واتخاذ تدابير ملموسة لتحسين هذه الحالة.

٥٦ - وأضاف أن مسألة الاختطاف هي إحدى المسائل الأساسية، إلى جانب مسألتي الأسلحة النووية والصواريخ، التي ينبغي حلّها من أجل إحراز تقدم في محادثات التطبيع. وما على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلا أن تفي بالوعود التي قطعتها أثناء مناقشات السنة السابقة. وأعرب عن أمله في أن يرى موقفاً إيجابياً بهذا الصدد.

٥٧ - **السيد باك توك هون** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن اليابان تواصل الإدلاء بادعاءات لا أساس لها وتتهرب من مسؤوليتها إزاء انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠.